

وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٣ لسنة ٢٠١٧ « بالتفويض »

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية والسوق التابع لها

عن العام المالى ٢٠١٤

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣١٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٣١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة

التجارية لمحافظة الدقهلية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠١٥/٣/١٦

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٧/١/٣٠ ؛

قـرـر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٤ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٨, ١٣٧.٨٨٧٥ ج (فقط ثلاثة عشر مليوناً وسبعمائة وثمانية آلاف وثمانمائة وخمسة وسبعون جنيهاً وثمانية وعشرون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٧, ١٠٠.٨٤٣٨٩ ج (فقط عشرة ملايين وأربعة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وتسعة وثمانون جنيهاً وسبعة وعشرون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١, ٣٦٢٤٤٨٦ ج (فقط ثلاثة ملايين وستمائة وأربعة وعشرون ألفاً وأربعمائة وستة وثمانون جنيهاً وقرش واحد لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٣١/١٢/٢٠١٤ مبلغ ٤٥, ٥٥٤٢٧٨٤٩ ج (فقط خمسة وخمسون مليوناً وأربعمائة وسبعة وعشرون ألفاً وثمانمائة وتسعة وأربعون جنيهاً وخمسة وأربعون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٣٠/١/٢٠١٧

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ مصطفى عبد الرحمن عويضة